

# تسعير التأمين الإلزامي على المركبات وفقاً لدرجة الخطورة في ضوء التحليل الكمي لمؤشرات الحوادث المرورية (دراسة تطبيقية على سوق التأمين الأردني)

د. عيد أحمد أبوبكر

استاذ مساعد

قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

جامعة الزيتونة الاردنية

## الملخص :

إن مشكلة الحوادث المرورية ليست مشكلة محلية أو قارية ، إنما هي مشكلة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء - وإن كانت معاناة الدول النامية أشد - وهي مشكلة تستدعي قلق مختلف الأجهزة الأمنية والدوائر الصحية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

فعلى المستوى العالمي تشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية إلى أن عدد القتلى من جراء حوادث المرور قد بلغ 1.4 مليون شخص بمعدل يفوق الثلاثة آلاف شخص يومياً ، يخص الدول النامية منها حوالي 85% ، وأن عدد المصابين ما بين 20 - 50 مليون شخص سنوياً ، وبلغت التكلفة الاقتصادية للحوادث المرورية حوالي 518 مليار دولار ، أيضاً تقدر التكلفة الاقتصادية ما بين 1% - 3% من إجمالي الدخل القومي لدول العالم ، وأن ما بين 10% - 15% من أسرة المستشفيات في العالم تشغلها إصابات ناتجة عن حوادث المرور ، كما أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن حوادث المرور يتوقع أن تقف سبباً رئيسياً للوفاة ينافس أسباب الوفاة الأخرى مثل أمراض القلب والسرطان والسكتة الدماغية بحلول عام 2020.

أما على المستوى العربي فتشير مؤشرات الحوادث المرورية إلى أن هناك أكثر من نصف مليون حادث مروري سنوياً ينتج عنها وفاة أكثر من 30 ألف شخص وإصابة أكثر من 250 ألف آخرين وتؤدي إلى خسائر اقتصادية تقدر قيمتها نحو 65 مليار دولار سنوياً، بينما في الدول النامية تبلغ تكلفة علاج المصابين حوالي 100 مليار دولار سنوياً، وهو مبلغ يتجاوز بكثير ما ينفق على مشروعات التنمية، أما على مستوى الأردن ففي عام 2005 وقع ما يزيد عن 83 ألف حادثاً، نتج عنها وفاة ما يقرب من 800 شخص وإصابة ما يزيد عن 17500 شخص آخرين.

إن الحوادث المرورية هي أحداث مركبة تتضمن تداخلات بين العديد من العوامل المرتبطة بالتقييم الهندسي للطرق وعوامل خاصة بالمركبة وعوامل خاصة بالسائق وعوامل بيئية وجوية، وإن شركات التأمين يجبان تأخذ نظم خاصة لتصنيف الخطر عند قياس أخطار المركبات وتسعير وثائق التأمين، يحتل فرع تأمين المركبات في السوق الأردني المرتبة الأولى بين فروع التأمين المختلفة، حيث تمثل اقساطة أكثر من 45% من اجمالي الأقساط وتمثل

تعويضاتة أكثر من 60% من اجمالي التعويضات، ويحتل التأمين الالزامى ضد الغير النصيب الأكبر من تأمين المركبات.

يتم حساب قسط التأمين الالزامى على المركبات على أساس مبلغ ثابت وفقا لنوع المركبة والغرض من استخدامها دون الأخذ في الاعتبار حجم التعويضات الذي يتزايد سنويا بسبب زيادة عدد وحجم الحوادث وأيضا دون الأخذ في الاعتبار خبرة قائد المركبة وصفاته الشخصية، ولذلك فان البحث يهدف إلى استخدام التوزيعات الاحتمالية لعدد وحجم التعويضات في تسعير التأمين الالزامى على المركبات على أساس توزيع تكلفة الحوادث على عدد المركبات أو أن يتم حساب قسط التأمين الالزامى بفرض أن القسط المحدد من قبل الهيئات الرقابية يمثل الحد الأدنى الواجب دفعة من قبل المؤمن له، وهذا القسط يتغير بالزيادة أو النقصان طبقا للسجل المروري للمؤمن له أو السائق والمخالفات المرورية وعدد الحوادث التي يرتكبها، حيث أن ربط اقساط التأمين بالمخالفات المرورية وعدد الحوادث يؤدي إلى تحقيق العدالة وعدم دفع قسط متساوي بين من ارتكب مخالفات وحوادث ومن لم يرتكب.